مساهمة البرامج التنموية في تقليص معدل البطالة
دراسة حالة الجزائر للفترة 2001- 2014

أ/رابحي بوعبدالله[1]

الملخص:

لقد تبنت الجزائر منذ الاستقلال استراتيجيات تنموية كثيرة كان هدفها الأسمى هو تحقيق التنمية الشاملة لكن مع اختلاف المحطات التي مر بها الاقتصاد الجزائري في تاريخه، لم تلبي هذه السياسات جل المتطلبات المشروعة للجزائريين (تحسين مستوى المعيشة، ضمان مناصب شغل قارة، وغير ذلك).

الجزائر إحدى الدول التي عانت ولا تزال تعاني نسب مرتفعة للبطالة، حيث شهدت في الفترة السابقة لحدوث ازمة النفط 1986 موجة استثمارات كبرى، ساعدت على امتصاص قدر كبير من الايدي العاملة وبالتالي انخفاض نسب البطالة لمستويات مقبولة، ولكن مع حلول سنة 1986 شهدت نسب البطالة نمواً متزايداً حيث اصبحت الحكومة عاجزة عن خلق مناصب شغل، وذلك نتيجة لتقلص ايرادات الدولة وبالتالي تقلص الاستثمارات التي كانت في وقت سابق تمتص اعداد كبيرة من البطالين، كما انعكس عن الإصلاحات الهيكلية التي تبنتها الحكومة الجزائرية خلال التسعينيات، مستويات جد مرتفعة لنسب البطالة نتيجة التسريحات الجماعية لعمال المؤسسات العمومية قصد تقليص نفقات الدولة .

مع حلول عشرية الألفية الثالثة عرف الاقتصاد الجزائري انتعاشًا انعكس ايجابًا على بعض المؤشرات الاقتصادية ومن بينها سوق العمل، هذه المؤشرات تؤكد مدى اهتمام واعتماد الحكومة على سياسة مؤسسات التشغيل في معالجة مشكلة البطالة التي تراجعت بالفعل من 29٪ سنة 2000 إلى 17،7٪ سنة 2004 إلى حوالي 10٪ سنة 2010.

على هذا الأساس سنقوم من خلال هذه الدراسة بعرض المفاهيم العامة للتشغيل والبطالة في الجزائر، وكذا التطرق لمختلف البرامج التنموية المطبقة في المنظومة الاقتصادية لجزائر القرن الحالي (للفترة من 2001 إلى 2014) والتي كانت تهدف في مجملها إلى تحسين الوضع المعيشي للسكان، وزيادة النمو الاقتصادي، القضاء على البطالة، وإدخال تطورات متزايدة وايجابية لمختلف

1 أستاذ مساعد قسم "أ" معهد العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي تيسمسيلت –طالب دكتوراه " جامعة أبوبكر بلقايد تلمسان

مؤشرات الاقتصاد الجزائري.

الاشكالية: ما مـدى مسـاهمة الـبرامج التنمويـة للفـترة (2001-2014) في استحداث مناصب الشغل وتقليص معدل البطالة؟

الكلمات المفتاحية: التشغيل، البطالة، سياسة التشغيل، البرامج التنموية.

Abstract:

Algeria has adopted since independence many development strategies، its ultimate goal was to achieve comprehensive development، but with the different stages undergone by the Algerian economy in its history، most of the policies do not respond the legitimate requirements for Algerians (the improvement of living standards، the continent is creating jobs، and so on).

Algeria، a country that has suffered and continues to suffer from high unemployment، which saw in the previous period due to the pétrolière1986 crisis، a wave of major investments، allowed to absorb a large part of the hand - d'œuvre.

But by the year 1986، unemployment rates have grown exponentially، as the government became unable to create jobs، because of the decline in state revenues and thus reduced investment، which previously absorb a large number of unemployed، as evidenced by the structural reforms adopted by the Algerian government during the nineties، very high levels of unemployment in the wake of massive layoffs of workers of public institutions to reduce costs the State.

With the advent of the third millennium the Algerian economy has rebound reflects positively on some economic indicators، including the labor market، and these indicators confirm the interest and adoption of government institutions to regulate the employment problem of unemployment policy، which has already dropped by 29% in 2000 to 17.7% in 2004 to around 10% in 2010.

On this basis، we go through this study provide the general concepts of employment and unemployment in Algeria، as well as for the different programs applied in the Algerian economic system (for the period 2001-2014)، which was designed as a whole to improve the living conditions of the population، and increase economic growth، the elimination of unemployment، and the introduction of changes in increasingly positive for the various indicators of the Algerian economy.

Key words: employment، unemployment، employment policy، development programs.

مقدمة:

تعاني جل اقتصاديات العالم من مشكلة البطالـة الـتي باتـت تهـدد تماسـك واستقرار المجتمعات خاصـة في الـدول الناميـة، لمـا ينـتج عنهـا مـن آثـار سـلبية تنعكس على الجانـب الاجتمـاعي بالدرجـة الأولى ثـم الجانـب الاقتصـادي الـذي سيحرم من طاقات بشرية بتصنيفها بعدم النشاط ضمن الطاقات المعطلـة وبالتـالي

استغلال هذه الطاقات المعطلة من شأنه أن يدفع عجلة التنمية إلى الأمام وتحقيق التنمية المستدامة.

وعليه فقد أضحت سياسة التشغيل في الجزائر منذ عشرية ونصف تشكل الانشغال الأول لدى السلطات العمومية، ويرجع ذلك بالأساس إلى تزايد مستوى الطلب على العمل بوتيرة تفوق نمو العرض، وهو ما يعني ارتفاع مستويات البطالة، خاصة منها البطالة ما بين الشباب من حاملي الشهادات، مع ما يرافق ذلك من آفات وضغوط اجتماعية قد تهدد الاستقرار الاجتماعي، فضلا عما ينتج من البطالة من هدر للطاقات وهروب للكفاءات وتراجع في النمو الاقتصادي.

مواجهة لهذا الوضع تم اعتماد حزمة من الإجراءات وإرساء عدد من الأليات التي تشكل في مجملها سياسات لدعم التشغيل وذلك في سبيل استحداث مناصب شغل بشتى أنماطها خلال فترة محددة ، وتمثل هذه السياسة في الواقع الوجه المقابل لسياسة مكافحة البطالة، إذ أن التشغيل والبطالة وجهان لعملة واحدة ولذلك فإن معالجة قضية التشغيل تقتضي من جهة، تحليل مشكلة البطالة وأسبابها وبنيتها، وهو ما يمثل جانب الطلب، ومن جهة ثانية تحليل احتياجات سوق العمل حجما ونوعا، أي تحليل جانب العرض وتنبثق أهمية هذا التحليل الثنائي من ضرورة تحقيق التوافق المستمر ما بين عرض العمل والطلب عليه من حيث الحجم والطبيعة.

على هذا الأساس يبقى السؤال الذي يطرح نفسه بشدة في هذا المقام هو: **ما مدى مساهمة البرامج التنموية للفترة (2001-2014) في استحداث مناصب الشغل وتقليص معدل البطالة؟**

سنحاول الإجابة على هذا التساؤل من خلال التطرق للعناصر التالية:

عموميات حول البطالة والتشغيل في الجزائر.

البرامج التنموية في الجزائر للفترة 2001-2014.

تحليل البطالة والتشغيل في الألفية الثالثة.

أولا : عموميات حول التشغيل والبطالة في الجزائر

1/ **مفهوم التشغيل:** للتشغيل عدة تعاريف نذكر منها ما يلي:

يقصد بالتشغيل توفير عدد من مناصب العمل في شتى ميادين النشاط الاقتصادي ومختلف مستويات العمل بالشكل الذي يلبي أكبر عدد من طلبات العمل واليد العاملة.[1]

جميع الموظفين، بمن فيهم أشخاص فوق سن محددة كانوا خلال فترة الإحصاء في وظيفة مدفوعة الأجر أو يعملون لحسابهم الخاص.[2]

يقصد بالتشغيل الأفراد الذين هم في سن العمل ولديهم وظائف.[3]

2/ ماهية سياسة التشغيل

2- 1/ تعريف سياسة التشغيل: تتكون سياسة التشغيل من كلمتين:[4]

2- 1/ سياسة: وهي مجموعة من الإجراءات الإدارية والتدابير التنظيمية بالتشغيل: وهي كافة عمليات التأثير التي يحدثها الإنسان من نشاط بدني أو جسدي يشغل بها وقته لقاء أجر.

2- 1/ سياسة التشغيل: الأسلوب الذي يتبناه المجتمع إزاء توفير فرص العمل للقوى العاملة المتاحة، وفي إعداد وتكوين أفرادها وفي تنظيم العلاقات بين العمال وأرباب العمل، عن طريق التعليمات والقواعد والقوانين.

ولما كانت لسياسة التشغيل انعكاسا واضحا لإيديولوجية النظام السائد، يمكن التمييز بين سياستين للتشغيل هما:[5]

سياسة التشغيل في إطار الاقتصاد الاشتراكي حيث يعتبر العمل مصدرا لكل القيم وحقا لكل مواطن، بل إنه واجب عليه، ويجب على الدولة التدخل في توفير فرص عمل لأفراد القوى العاملة الراغبين فيه، مع ضمان حرية الاختيار والاستقرار.

سياسة التشغيل في إطار الاقتصاد الرأسمالي التي تركز على اعتبار قوة العمل سلعة يتحدد ثمنها انطلاقا من قانون العرض والطلب في سوق العمل، وبهذا فهي تعارض فكرة التدخل المباشر للدولة في توفير فرص العمل لأفراد القوى العاملة.

3/ البطالة في الجزائر:

3- 1/ تعريف البطالة وأنواعها: تتفق مجموع التعاريف على خاصية واحدة للبطالة وهي" عدم العمل"، حيث يُعّرف رمزي زكي البطال كل مَن هو قادر على العمل، راغب فيه، يبحث عنه ويقبله عند مستوى الأجر السائد ولكنه بدون جدوى.[6]

وفق تعريف منظمة العمل الدولية فإن العاطل عن العمل هو كل إنسان قادر على العمل وراغب فيه ويبحث عنه ويقبله عند الأجر السائد ولكن دون جدوى، كما أن معدل البطالة هو عبارة عن نسبة الأفراد العاطلين، وهو معدل يصعب حسابه بدقة وذلك لاختلاف نسبة العاطلين حسب متغيرات الوسط (حضري، ريفي) والجنس والسن ونوع التعليم والمستوى الدراسي.[7]

"تعرف البطالة على أنها عدم وجود عمل في مجتمع ما للراغبين فيه والقادرين عليه، أي أنها تعني صفة العاطل عن العمل، بشكل عام يمكن القول عن الشخص أنه

عاطل عن العمل إذا توفر فيه الشرطين :القدرة على العمل والبحث عنه ." [8]

للتمييز بين أنواع البطالة أهمية بالغة بحيث يساعد على الكشف عن أسباب وجودها وكذلك تحديد الآليات الكفيلة لمعالجتها، وهناك العديد من أنواع البطالة تبعًا لطبيعة الاقتصاد ودرجة تطوره والحالة التي يتواجد فيها، مخلفة بذلك آثار سلبية عديدة اقتصادية، اجتماعية وسياسية، وعليه يمكن حصر أنواع البطالة في نوعين رئيسيين، وهما البطالة السافرة (الصريحة)، والبطالة المقنعة (المستترة) ويندرج تحتهما أنواع فرعية أخرى مثل البطالة الإجبارية، البطالة الدورية، البطالة الاحتكاكية، البطالة الهيكلية، البطالة الاختيارية، البطالة الكينزية، البطالة الفصلية، البطالة التقنية، والبطالة التكنولوجية.....

3- 2/ أسباب تفاقم مشكلة البطالة في الجزائر:

3- 2- 1/ الأسباب الخارجة عن إرادة الدولة: من بين هذه الأسباب نجد:[9]

-انخفاض أسعار المحروقات.

-انخفاض معدلات النمو الاقتصادي في الدول الصناعية الكبرى.

-تدهور شروط التبادل التجاري الدولي.

-القضية السكانية.

3- 2- 2/ الأسباب النابعة من اتجاهات الدولة الجزائرية: من بين هذه الأسباب نذكر:[10]

-عدم ملاءمة الهيكل التعليمي لمتطلبات السوق.

-البعد المكاني للسياسة السكانية.

الاختلالات الهيكلية التي يمكن تصنيفها إلى ثلاث عناصر أساسية وهي:

نقص ديناميكية القطاع الإنتاجي صناعيا كان أو زراعيا.

-انخفاض دعم الاستثمارات الإنتاجية وتوقفها في بعض الحالات.

-عدم وجود تكامل بين التكوين والتشغيل.

3- 3/ مختلف الآثار الناجمة عن البطالة: هناك العديد من الآثار نوجزها فيما يلي:

-الاستعمال الضعيف للمورد البشري [11]

-تضييع المواهب المكتسبة. [12]

-انتشار العمل غير الرسمي، وتفشي الآفات الاجتماعية.

-ظاهرة الفقر: [13] (تفشي الأمراض الاجتماعية، انخفاض المستوى التعليمي والثقافي، انخفاض المستوى الصحي، التهميش وضعف المشاركة في الحياة العامة).

ثانيا : البرامج التنموية في الجزائر وتأثيرها على البطالة والتشغيل للفترة 2001-2014

1/ البرامج التنموية في الجزائر للفترة (2001-2014):

1.1/ برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001- 2004): لقد تم اعتماد هذا المخطط في أفريل من سنة 2001 بحيث بلغت قيمته 525 مليار دج أي ما يعادل 7 مليار دولار، واعتبر آنذاك برنامجا قياسيا وذلك بالنظر إلى احتياطي الصرف المتراكم آنذاك قبل إقراره والذي قدر ب 9.11 مليار دولار، وكان يهدف بشكل رئيسي إلى:" [14]

-الحد من الفقر وتحسين مستوى المعيشة.
-خلق مناصب عمل والحد من البطالة.
-دعم التوازن الجهوي وإعادة تنشيط الفضاءات الريفية.
-ترتكز المخصصات المالية لمخطط دعم الإنعاش الاقتصادي بالأساس على أربعة أوجه رئيسية كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم 01: مضمون مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 (الوحدة: مليار دج)

السنوات / القطاعات	2001	2002	2003	2004	المجموع (مبالغ)	المجموع (نسب)
أشغال كبرى وهياكل قاعدية	100.7	70.2	37.6	2.0	210.5	40.1
تنمية محلية وبشرية	71.8	72.8	53.1	6.5	204.2	38.8
دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12.0	65.4	12.4
دعم الإصلاحات	30.0	15.0	/	/	45.0	8.6
المجموع	205.4	185.9	113.9	20.5	525.0	100

لمصدر: بوفليح نبيل، آثار برامج التنمية الاقتصادية على الموازنات العامة في الدول النامية، مذكرة ماجستير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2005، ص107.

الملاحظ من خلال الجدول أن النسبة الأكبر من قيمة المخطط خصصت لسنتي 2001 و2002 بما يقدر بـ 4.205 مليار دج و9.185 مليار دج على التوالي، وذلك في إطار سعي الدولة إلى استغلال الانفراج المالي ومن ثم تسريع وتيرة الإنفاق بما يسمح بتحقيق قفزة كبيرة في تطور النشاط الاقتصادي" [15]

إن تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي قد يتطلب تجنيد موارد هامة، ومن اجل إنجازه بأقل تكلفة والحصول على نتائج مرضية تم اتخاذ مجموعة من التدابير الجبائية والأحكام المالية والتي يمكن تلخيصها في الجدول التالي:

الجدول رقم 02: السياسات المصاحبة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي2001 -2004

القطاعات	2001	2002	2003	2004	المجموع
عصرنة إدارة الضرائب	0.2	2.5	7.5	9.8	20
صندوق المساهمة والشراكة	5.5	7	5	5	22.5
تهيئة المناطق الصناعية	0.3	0.8	0.5	0.4	2
صندوق ترقية المنافسة الصناعية	0.3	1	0.7	/	2
نموذج التنبؤ على المدى المتوسط والطويل	0.03	0.05	/	/	0.08
المجموع	6.33	11.35	13.7	15.2	46.58

المصدر :زرنوخ ياسمينة، **إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر**، دراسة تقييميه، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر،2006 ، ص184

يتبين لنا من الجدول أعلاه أن الحكومة قامت بتبني مجموعة من السياسات المصاحبة لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي أي تخصيص الموارد المالية التي ترمي إلى تشجيع الاستثمار وتحسين عمل المؤسسة والإسراع في إجراءات الشراكة وفتح رأس المال، بالإضافة إلى التحضير للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة والشراكة مع الاتحاد الأوروبي.

1- 1- 1/ نتائج برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001- 2004): لقد سجل النمو الاقتصادي تحسنا مطردا على مدى أربع سنوات متتالية، حيث تعدى نسبة 5 ٪ خلال سنتي 2004 و2005، بالتزامن مع التحكم في التضخم، وتضاعف الناتج الداخلي الخام للبلاد خلال نفس الفترة، إذ انتقل من قرابة 3000 مليار دينار إلى حوالي 6000 مليار دينار، في حين شهدت المداخيل واستهلاك العائلات زيادة معتبرة.

لقد شهد معدل البطالة تراجعا هاما وانخفض إلى مستويات كبيرة بعدما كان يتراوح في حدود 30 ٪، ولقد رافقت برنامج الإنعاش الاقتصادي آلاف المنجزات لخدمة المواطنين، في مجالات مختلفة.

1- 2/ البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005- 2009): اعتبر هذا البرنامج خطوة غير مسبوقة في التاريخ الاقتصادي الجزائري وذلك من حيث قيمته المرتفعة والتي بلغت ما يقارب 4203 مليار دج أي ما يعادل 55 مليار دولار، وقد كان يهدف بالأساس إلى :[16]

تحسين المستوى المعيشي للأفراد سواء من خلال تحسين الجانب الصحي، التعليمي والأمني، وتحديث وتوسيع الخدمات العامة نظرا لأهميتها في تطوير كلا من الجانبين الاقتصادي والاجتماعي، وتطوير الموارد البشرية والبنى التحتية باعتبارهما من أهم العوامل المساهمة في دعم عملية النمو الاقتصادي، وكذا رفع معدلات النمو الاقتصادي والذي يعتبر الهدف الرئيسي والنهائي لهذا البرنامج

والذي يسعى لتحقيقه انطلاقا من تحقق الأهداف الوسيطة السابقة الذكر.

لقد اهتم هذا البرنامج كذلك على غرار البرنامج الأول بما يلي: الإصلاح في المجال الاقتصادي، عصرنة المنظومة المالية [17]، النهوض بتنمية مستمرة ومنصفة في جميع مناطق البلاد [18]

وقد تركزت المخصصات المالية لهذا البرنامج في خمسة محاور رئيسية نوجزها فيما يلي:

الجدول رقم 03: مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009 (الوحدة: مليار دج)

القطاعات	المبالغ	النسب
تحسين ظروف معيشة السكان	1908.5	45.5
تطوير المنشآت الأساسية	1703.1	40.5
دعم التنمية الاقتصادية	337.2	8
تطوير الخدمة العمومية	203.9	4.8
تطوير تكنولوجيات الاتصال	50	1.1
المجموع	4202.7	100

المصدر: البرنامج التكميلي لدعم النمو، بوابة الوزير الأول، ص2.

وارتكزت المخصصات المالية لهذا البرنامج على محورين رئيسيين، الأول تعلق بتحسين مستوى معيشة السكان أما الثاني فتعلق بتطوير المنشآت الأساسية والقاعدية وذلك في إطار تحديث وتطوير البنى التحتية التي كانت تشهد فيها الجزائر تراجعا حادا نظرا للظروف الأمنية الصعبة التي عاشتها في العشرية الأخيرة من التسعينيات، خصوصا وأنها تمثل دعما وحافزا قويا للاستثمار والتنمية الاقتصادية.

1- 2- 1/ بعض نتائج البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009): يمكن أن نوجز بعض نتائج البرنامج على بعض المؤشرات الاقتصادية من خلال الاتي:

أ/ على النمو: ساهم هذا البرنامج في ارتفاع معدلات النمو خارج قطاع المحروقات من 4.7 %سنة 2005 إلى 6.3 %سنة 2007 ثم إلى 10.5% سنة 2010، ولكن بسبب معدلات النمو السلبية في قطاع المحروقات جاء معدل النمو الاقتصادي ككل متذبذبا، إذ سجل سنة 2005، 5.1% ثم سنة 2007 ما قدر ب 3.0% ثم سنة 2010 ما قدر ب 2.1%

ب/ على البطالة: ساهم البرنامج في انخفاض معدلات البطالة نتيجة التأثير الايجابي له في عودة الانتعاش الاقتصادي خاصة في قطاعي الخدمات والبناء والأشغال العمومية، إذ انخفض معدل البطالة من 15.3% سنة 2005 إلى 11.8

%سنة 2007 ثم إلى 11.3 %سنة 2008.

ج/ على الواردات: إن الأثر السلبي لهذا البرنامج تمثل بالخصوص في ارتفاع قيمة الواردات بشكل كبير نظرا لضعف الجهاز الإنتاجي المحلي وعدم قدرته على تلبية الطلب المتزايد، إذ ارتفعت قيمتها من 19.8 مليار دولار سنة 2005 إلى 26.3 مليار دولار سنة 2007 ثم إلى 37.9 مليار دولار سنة 2008.

1- 3/ برنامج توطيد النمو الاقتصادي (المخطط الخماسي 2010-2014):

أقرت الحكومة الجزائرية تنفيذ برنامج توطيد النمو الاقتصادي للفترة (2010-2014) " بقوام مالي إجمالي قدره 21.214 مليار دينار (ما يعادل حوالي 286 مليار دولار)، بما في ذلك الغلاف الإجمالي للبرنامج السابق (9680 مليار دينار)، أي أن البرنامج الجديد مخصص له مبلغ أولي بمقدار 11.534 مليار دينار (155 مليار دولار)" [19]ويشمل هذا البرنامج شقين اثنين هما:[20]

استكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه بمبلغ 9.700 مليار دج ما يعادل 130 مليار دولار.

إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11.534مليار دج أي ما يعادل حوالي 156 مليار دولار.

في نفس السياق تم تخصيص ميزانيات معتبرة لكافة المشاريع الاجتماعية والاقتصادية المدرجة في البرنامج الخماسي 2010-2014 وخاصة تلك الموجهة لتحسين الظروف المعيشية للجزائريين والتي نورد بعضها من خلال الأرقام التالية: [21]التنمية البشرية بغلاف مالي قدر ب 9386.6 مليار دينار ، تحسين الخدمة العمومية بغلاف مالي قدر ب 379 مليار دينار (خاص بقطاع العدالة) ، برنامج الأشغال العمومية بغلاف مالي قدر ب 6447 مليار دينار، البرنامج العمومي للتنمية بغلاف مالي قدر ب 895 مليار دينار (خاص بالجماعات المحلية والأمن والحماية المدنية)، وكذا غلاف مالي أخر قدر ب 250 مليار دينار (خاص للبحث العلمي والتكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال) ، قطاع السكن بغلاف مالي قدر ب 3700 مليار دينار ، قطاع الصحة بغلاف مالي قدر ب 619 مليار دينار قطاع التعليم العالي بغلاف مالي قدر ب 868 مليار دينار.

1- 3- 1/ بعض النتائج الأولية للخماسي (2010- 2014): لعل أهم النتائج في هذا المجال تتمثل في الاتي :[22]

قيمة التحويلات الاجتماعية التي تم رصدها قد بلغت نهاية 2011 قرابة 1200 مليار دج (15 مليار دولار)، مع تراجع النسبة الرسمية للبطالة من 30 بالمائة

في سنة 1999 إلى 15.3بالمائة سنة 2005 و10 بالمائة سنة 2010.

ثالثا : تحليل البطالة والتشغيل في الألفية الثالثة

تميز سوق الشغل بالجزائر منذ النصف الثاني للثمانينيات إلى غاية عام 1999 بارتفاع كبير في نسبة البطالة وصلت في بعض الأحيان إلى أكثر من 30 %، بسبب الأزمة الاقتصادية الحادة التي عاشتها البلاد خلال هذه الفترة و التي اتسمت بتراجع كبير في حجم الاستثمارات وانخفاض أسعار النفط مما أدى إلى تقليص فرص العمل المتاحة بدرجة كبيرة في نفس الوقت الذي سجل فيه تزايد أكبر لطالبي العمل، إضافة لما ترتب عن الإصلاحات الاقتصادية التي باشرتها الجزائر وشروعها في تطبيق مخطط إعادة الهيكلة الذي كانت أولى نتائجه غلق مئات المؤسسات وتسريح آلاف العمال.

تفاقم ظاهرة البطالة مس كل الفئات الاجتماعية لاسيما الشباب وأصحاب الشهادات العلمية، وارتفعت نسبة البطالة بشكل كبير حيث كانت: سنة 1987 في حدود17%، سنة 1995 في حدود 28%، سنة 1999 في حدود 30%.

معدلات البطالة المرتفعة هذه دفعت الحكومة للشروع في إجراءات استثنائية للتخفيف من حدتها وذلك من خلال وضع برامج عديدة لترقية الشغل وإنشاء هياكل متخصصة لتنفيذها، وقد ساعد على ذلك عودة الهدوء والأمن والاستقرار إلى كامل التراب الوطني.

وبالموازاة مع البرامج التي وضعت للتطبيق في مجال التشغيل فإن الفترة من 1999 إلى 2004 عرفت انتعاشا اقتصاديا معتبرا حيث تم تجنيد إمكانيات مالية كبيرة سواء عن طريق الاستثمار المباشر للدولة أو بمساهمة الاستثمار الخاص الوطني والأجنبي، وكانت لكل هذه المجهودات نتائج إيجابية في مجال التشغيل كما كانت البداية لإعادة التوازن بين العرض والطلب في سوق الشغل، ويظهر ذلك جليا من خلال نسبة البطالة التي تراجعت كثيرا كما هو مبين من خلال الآتي: سنة 1999 في حدود 30%، سنة 2004 في حدود 17.7 %حسب معايير المكتب الدولي للعمل[23]، سنة 2007 في حدود 21.3 %، سنة 2008 في حدود 11.3%، سنة 2009 في حدود 10% .

وعلى ضوء هذه المعطيات فقد شهد سوق التشغيل خلال الفترة الممتدة بين 2003-2011 تحسنا ملحوظا وما تبعه من نتائج عن تراجع معدلات البطالة في الجزائر والجدول والشكل التاليين يوضحان ذلك:

الشكل رقم 01: نسبة البطالة في الجزائر للفترة بين [2003-2011] [24]

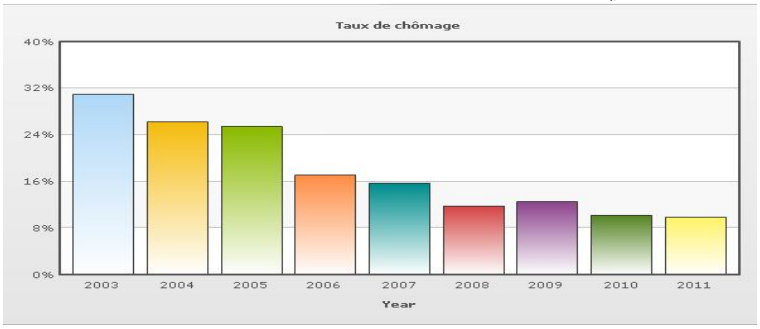

الجدول رقم 04: نسبة البطالة في الجزائر للفترة بين [2003-2011] **[25]**

Année	Taux de chômage	Rang	Changement	Date de l'information
2003	31،00 %	23		2002 est.
2004	26،20 %	32	-15،48 %	2003 est.
2005	25،40 %	160	-3،05 %	2004 est.
2006	17،10 %	147	-32،68 %	2005 est.
2007	15،70 %	150	-8،19 %	2006 est.
2008	11،80 %	132	-24،84 %	2007 est.
2009	12،50 %	137	5،93 %	2008 est.
2010	10،20 %	116	-18،40 %	2009 est.
2011	9،90 %	108	-2،94 %	2010 est

ما يمكن ملاحظته من خلال معطيات الجدول ما يلي:

-انخفاض هام لمعدلات البطالة بشكل كبير بين الفترة الممتدة بين 2003-2007 نظرا لإتباع سياسة تشغيلية تعتمد على امتصاص عدد كبير من البطالين عبر خلق العديد من أجهزة التشغيل.

-استقرار معدل البطالة بين 12% و10% للفترة الثانية كنتيجة حتمية لتشبع سوق العمل وعدم القدرة على خلق فرص جديدة للشغل وهذا راجع بالأساس لكثرة خريجي الجامعات والمعاهد مقارنة بالقرن الماضي.

-إن حرص الحكومة على تصحيح الآثار السلبية لبرنامج التعديل الهيكلي على سوق العمل وإدماج الشباب جعلها تركز اهتمامها ودعمها الكامل لأجهزة الشغل التي أنشئت خصيصا لتحسين وتنظيم سوق العمل وامتصاص البطالة التي

تفاقمت في التسعينيات، وذلك من خلال برنامج إنعاش الاستثمار الذي توجه أساسا إلى دعم إنشاء مناصب عمل للشباب، بما في ذلك مساعدة الشباب على إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة خاصة بهم والحصيلة انخفاض معدل البطالة بـ6 نقاط خلال سنتين (2003-2004)، وهذا باستحداث حوالي 720000 منصب شغل جديد منها 230000 منصب مؤقت.[26]

1/ آليات سياسة التشغيل في الجزائر: لمواجهة تدهور سوق الشغل نتيجة الإصلاحات الهيكلية، أنشأت الحكومة الجزائرية أجهزة جديدة لإدماج الشباب مهنيا (أهمها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب) وأجهزة لدعم العمال الذين فقدوا مناصبهم الاقتصادية (وعلى رأسها الصندوق الوطنية للتأمين عن البطالة) وقد تقرر إنشاء هذه الأجهزة منذ سنة 1987، وقد خصصت لمرافقة الشباب البطالين في مشاريعهم الخاصة الذين تتراوح أعمارهم بين 19– 30 سنة بالنسبة للأولى و بين 30-50 سنة بالنسبة للثانية حيث تم إدراج مسألة تشغيل الشباب كإحدى الانشغالات الأولية للحكومة الجزائرية، وهذا من أجل امتصاص البطالة التي عرفت في نهاية الثمانيات وبداية التسعينات معدلات مرتفعة.

هناك العديد من أجهزة الشغل [27] (الأجهزة المسيرة من طرف الوزارة المكلفة بالعمل ومن أهمها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، الوكالة الوطنية للتشغيل وكذا الأجهزة المسيرة من طرف وزارة التضامن وغيرها من الوزارات التي تهتم في الغالب بالمساعدة الاجتماعية للعاطلين عن العمل والمعوزين).

يعتبر محور استحداث النشاطات وتنمية روح المبادرة المقاولاتية عند الشباب المحور الأول للتجربة الجزائرية في مجال التشغيل ومحاربة البطالة الذي يحتوي على برامج عديدة، كما يعتبر محور التشغيل المأجور للشباب المحور الثاني للتجربة الجزائرية والذي يحتوي بدوره على مجموعة أجهزة.

وعليه سنحاول في هذا المقام التطرق لأهم هذه الأجهزة المصنفة تحت المحورين السالفين للذكر والتي يمكننا من خلالها معرفة مدى فعالية سياسة التشغيل المتبعة في الجزائر.

1.1/ الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب: ANSEJ هي هيئة ذات طابع خاص يتابع نشاطها وزير التشغيل والتضامن الوطني أنشئت عام 1997، ويشكل جهاز دعم تشغيل الشباب أحد الحلول الملائمة ضمن سلسلة الإجراءات المتخذة لمعالجة مشكل البطالة في ظل المرحلة الانتقالية للاقتصاد الجزائري.

2.1/ الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر: أنشئت بموجب المرسوم

التنفيذي رقم: 14/04 المؤرخ في 22 جانفي 2004 كهيئة ذات طابع خاص يتابع نشاطها وزير التشغيل والتضامن الوطني، وتتمثل مهمتها في تطبيق سياسة الدولة وذلك من أجل محاربة البطالة والفقر عن طريق تدعيم أصحاب المبادرات الفردية من اجل مساعدتهم على خلق نشاطات لحسابهم الخاص.

1-3/ جهاز الصندوق الوطني للتامين عن البطالة: [28] تم إنشاؤه منذ سنة 1994 كمؤسسة عمومية للضمان الاجتماعي تحت وصاية وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي تعمل على تخفيف الآثار الاجتماعية المتعاقبة الناجمة عن تسريح العمال الأجراء في القطاع الاقتصادي.

1-4/ برنامج ترقية الاستثمارات:[29] لقدتم اتخاذ عدة إجراءات في هذا الاتجاه تهدف إلى تحسين المحيط الإداري والقانوني للمؤسسة عامة وترقية الاستثمار خاصة، ومن بين هذه الإجراءات نذكر:

إنشاء مجلس وطني للاستثمار تحت سلطة رئيس الحكومة، وإنشاء صندوق دعم الاستثمار للتكفل بمساهمة الدولة في المشاريع الموافق عليها، وكذا إنشاء وكالة وطنية لتنمية الاستثمار.

1-5/ برنامج الشبكة الاجتماعية:[30]لقد تم الشروع في برنامج الشبكة الاجتماعية منذ سنة 1992، وذلك من خلال تخصيص إعانات وتعويضات مالية تهدف في مجملها إلى حماية وتدعيم الفئات الأكثر فقرا والأكثر تضررا نتيجة للقيود التي فرضتها طبيعة التوجه الانكماشي للاقتصاد الوطني.

1-6/ الوكالة الوطنية للتشغيل: هي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري أنشئت في 08 سبتمبر 1990مهمتها الأساسية تكمن في تنظيم سوق الشغل وتسيير العرض والطلب، وتلعب في هذا الشأن دورا أساسيا في التقريب بين طالبي العمل وأصحاب العمل، وتتكون هياكلها من: المديرية العامة/ 10 وكالات جهوية / أكثر من 157 وكالة محلية.

1-7/ وكالة التنمية الاجتماعية: أنشئت عام 1996، وتكمن مهامها في ترقية واختيار وتمويل كل العمليات الموجهة للفئات الاجتماعية المحتاجة أو الذين مستهم البطالة أكثر، وهي ممولة من طرف الدولة.

1-8/ برنامج عقود ما قبل التشغيل:[31] لقد تم العمل على توسيع برامج ترقية الشغل من خلال تعميم عقود ما قبل التشغيل بالنسبة للمؤسسات العمومية والخاصة، وتأكد هذا التوجه من خلال المرسوم الرئاسي 234-96 المؤرخ في 1996/07/02 والمتضمن دعم تشغيل الشباب من خلال برامج التكوين، التشغيل

والتوظيف، إضافة إلى المرسوم التنفيذي رقم 295-96 الذي يحدد وظيفة الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب(FNSEJ)، من خلال تقديمه للتسهيلات الضرورية لتمويل مشاريع الشباب العاطل.

1-9/ جهاز الإدماج المهني:[32] يهدف هذا الجهاز إلى تشجيع الشباب وتفعيل دور الشركاء المحليين من خلال إنشاء وظائف ومشاريع، ومراكز تكوين لفائدة الشباب العاطل عن العمل كما يهدف إلى استغلال كل الطاقات البشرية المتاحة بما يتلاءم والأنشطة الممكن توفيرها عن طريق عملية الإدماج في الوظائف المأجورة بمبادرة محلية.

1-10/ عقود إدماج حاملي الشهادات: استفاد حاملو الشهادات الجامعية ابتداء من سنة 1998 من عقود ما قبل التشغيل في سبيل ادماجهم مهنيا، غير انه بعد 10سنوات ظهرت صيغة تشغيل أخرى أكثر أهمية وهي عقود إدماج حاملي الشهادات في سنة 2008 في إطار جهاز دعم الإدماج المهني.

خاتمة:

لقد تطرقنا من خلال هذا البحث المتواضع إلى التشغيل والبطالة في الجزائر بشكل عام، وإلى برامج التنمية والانعاش الاقتصادي في الألفية الثالثة بشكل خاص، وهو ما سمح لنا التعرف على واقع سياسة التشغيل ومشكلة البطالة وأسبابها وتأثيرها بصورة مباشرة وغير مباشرة في جانبي العرض وطلب القوى العاملة.

المطلع على سوق العمل في الجزائر يلاحظ أنه شهد اضطرابات كبيرة بداية من سنة 1986 بسبب أزمة انخفاض أسعار البترول في الأسواق العالمية، فقد كانت عائدات النفط تشكل المصدر الأساسي لتمويل مخططات التنمية والتي كانت توفر عدد لا بأس به من مناصب العمل، ولم تخرج البلاد من هذه الأزمة حتى دخلت في عمليات التعديل الهيكلي تحت وصاية صندوق النقد الدولي والبنك العالمي للإنشاء والتعمير سنة 1994، والتي تقوم أساسا على الانكماش في الإنفاق الحكومي وذلك بخوصصة المؤسسات العمومية وتسريح أعداد كبيرة من العمال، حيث سرح أكثر من 500000 عامل وأغلقت أكثر من1000مؤسسة عمومية بين سنتي 1994.1998.[33]

هذا من جانب عرض مناصب العمل، أما من جانب طالبي مناصب العمل ففي الفترة من 1966 إلى 1997نجد أن الفئة النشطة سجلت نموا كبيرا، فقد انتقل العدد الإجمالي من 5،2مليون إلى 9،7مليون، كما انتقل عدد المشتغلين من 7،1مليون إلى 5،5مليون، أما عدد البطالين فقد انتقل من 8،0مليون إلى 4،2 مليون أي

أربع أضعاف، ونتيجة لهذا الاختلال بين العرض والطلب على العمل انتقل معدل البطالة من 20٪ سنة 1989 إلى 29،8٪ سنة 2000. [34]

بالمقابل فقد شهد الاقتصاد الجزائري في العشرية الأخيرة من القرن الحالي تطورا ملحوظا على جميع الأصعدة وهو ما لمسناه من خلال البرامج التنموية الثلاثة الممتدة من سنة 2001 إلى غاية سنة 2014 ، وذلك من خلال عدة مؤشرات توحي بوجود وفرة مالية ، لعل أهمها الاحتياطات من النقد الأجنبي التي بلغت سنة 2011 حوالي 189 مليار دولار خارج الأموال السيادية للدول وكذا النمو الاقتصادي الذي بلغت نسبته حوالي 3% سنة 2011 حسب تقديرات صندوق النقد الدولي ، بينما شهد حجم الاستثمارات الأجنبية تحسنا في سنة 2011 ليصل إلى 570 مليار دولار خلال الأشهر الستة الأولى مقابل 291 مليار دولار خلال العام 2010، ومرد هذا التحسن إلى مجموعة من التعديلات وكذلك الدعم الحكومي .....

في نفس السياق فقد سجل معدل البطالة مع مطلع الألفية الجديدة انخفاضا ملحوظا، فقد انتقل من 29،8٪ سنة 2000 إلى 23.5٪ سنة 2003، [35] إلى أن وصل حدود 10٪ سنة 2010، ومن هنا يظهر لنا دور السياسة التشغيلية المتبعة من طرف الحكومة، والتي من أهم مؤسساتها الوكالة الوطنية للتشغيل، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ووكالة التنمية الاجتماعية..... حيث تقوم هذه المؤسسات بدور الوسيط بين عارضي العمل وطالبيه ودور مساعدة الشباب على إنشاء مشاريع إنتاجية جديدة.

في هذا المجال وبما أننا نتحدث عن التشغيل والبطالة في الجزائر والبرامج التنموية للألفية الثالثة وما رافقها من إنجازات وتطورات في مجالات مختلفة ومنها سوق العمل الذي يستدعي ضبطه (رفع عروض الشغل) مجموعة من الأهداف المرتبطة ترابطا وثيقا وذلك من خلال تحسين التأهيلات المهنية قصد ضمان التوازن بين العرض والطلب في مجال التشغيل، ولتحقيق ذلك يبقى من المفيد التقيد بما يلي:

-وضع خطط وصيغ أخرى للتشغيل تكون كفيلة بإدماج أكبر عدد ممكن من خريجي مختلف المنظومات بما فيها المنظومة التكوينية.

مراقبة تنفيذ الصيغ والأجهزة الخاصة بالتشغيل المعمول بها حاليا وتفعيلها نظرا لعدم تلبيتها لرغبات المتخرجين لعوامل عديدة لعل أهمها عاملي المحسوبية وبيروقراطية الإدارة.

-وضع نظام موحد ومشترك بين جميع القطاعات الفاعلة في الاقتصاد

الوطني وقطاع التكوين المهني من أجل التعبير عن احتياجات المؤسسات الاقتصادية والخدمات وغيرها، من اليد العاملة وبالتالي ضرورة توفيرها من طرف قطاع التكوين المهني بالكمية المطلوبة والنوعية اللازمة (يد عاملة مؤهلة) لمجابهة تحديات المنافسة الاقتصادية في مختلف المجالات.

-ضرورة توطيد علاقة التكوين المهني بنظام التعليم العام والنظام الاقتصادي من خلال دعم وتوحيد وتطوير مسار التعليم التقني المهني من جهة، وتحقيق التكافؤ بين التكوين والتشغيل تفاديا لتكوين غير مجدي لا يلبي احتياجات السوق المحلية والوطنية من جهة أخرى.

-دعم وتشجيع الاستثمار المولد لمناصب شغل دائمة (القطاع الاقتصادي).

-ترقية وتطوير التكوين (اليد العاملة المؤهلة) قصد تسهيل الإدماج في عالم الشغل.

-تفعيل وتطوير السياسات التحفيزية اتجاه المؤسسات قصد تشجيع خلق مناصب الشغل.

-تفعيل وترقية أجهزة التشغيل المختلفة من خلال الإدماج المهني ودعم المبادرة المقاولاتية.

-إصلاح وعصرنة تسيير المرفق العمومي للتشغيل.

-تفعيل آليات المتابعة والمراقبة والتقييم لهياكل تسيير سوق العمل.

المراجع والهوامش:

1شبوطي حكيم، دورالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق الشغل، رسالة ماجستير، الجزائر: معهد العلوم الاقتصادية، غير منشورة، 2002، ص43.

2 منظمة الأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية لسنة 2004، ص273

3 الليثي محمد علي وآخرون، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الإسكندرية: الدار الجامعية، 1997، ص21.

4 سميحة يونس، اتجاهات خرجي الجامعة نحو السياسة الوطنية للتشغيل، مذكر لنيل شهادة ماجستير، تحت إشراف بلقاسم سلطاني، قسم علم الاجتماع، كلية الأداب والعلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2007، ص 76.

5 سميحة يونس، مرجع سابق، ص 77.

6 زكي رمزي، الاقتصاد السياسي للبطالة، مطابع الرسالة، الكويت، 1997.

7 عن: الغريب مصطفى، البطالة أكبر تحدي تواجه الدول، موقع العربية الاختباري، 2005/05/25.

8مصطفى سلمان وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار الميسرة للنشر والتوزيع، الأردن،2000 ، ص237

9 مدني بن شهرة" الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)، دار الحامد، الأردن، 2008، ص52-54.

10 ناصر دادي عدون وعبد الرحمان العايب، البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد، ديوان المطبوعات الجامعية، 2010، ص255،254.

11 مهدي كلو،" الخروج من البطالة نحو وضعيات مختلفة"، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001 -2002، ص 97.

12 حمدي باشا رابح، لغة الفقر وتحدياته، مداخلة في الملتقى العلمي حول الشفافية ونجاعة الأداء للاندماج الفعلي في الاقتصاد الجزائري، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 31 ماي – 2 جوان 2003.
13 محمد عبد الله البكر، أثر البطالة في البناء الاجتماعي، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، المجلد 32، العدد 2، 2004.
14 بودخدخ كريم، سلامنة محمد، أثر التوسع في النفقات العامة على البطالة في الجزائر (2001-2009).
15بودخدخ كريم، سلامنة محمد، مرجع سابق.
16 بودخدخ كريم، سلامنة محمد، مرجع سابق.
17 زرنوخ ياسمينة، إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر – دراسة تقييمية –، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2006، ص 189.
18 زرمان كريم، التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2009)، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 07، جوان 2010، ص 218/217.
19 محمد مسعي، سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، العدد 10، السنة 2012، ص 147.
20 بيان اجتماع مجلس الوزراء، الجزائر، 24 ماي 2010.
21 بيان اجتماع مجلس الوزراء، مرجع سابق.
22أوراري.م، 286مليار دولار لتحسين المستوى المعيشي للجزائريين، بواسطة يومية المسار العربي، http://elmassar-ar.com/ara/permalink/4908.html
23 محمد قرقب، منظمة العمل العربية، مكتب العمل العربي المركز العربي لتنمية الموارد البشرية، الندوة الإقليمية عن دور الإرشاد والتوجيه المهني في تشغيل الشباب، طرابلس 11-2005/7/13.
24 http://www.indexmundi.com/fr/algerie/taux_de_chomage.html
25 http://www.indexmundi.com/fr/algerie/taux_de_chomage.html
26 المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع التقرير التمهيدي حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الأول من سنة 2004، الدورة العامة العادية 25، ديسمبر 2004، ص 120.
27 شلالي فارس، دور سياسة التشغيل في معالجة مشكل البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001-2004، جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير مذكرة ماجستير غير منشورة، 2005.
28 المرسوم التنفيذي رقم 04-02 المؤرخ في 03 جانفي2004، المعدل والمتمم بموجب المرسوم التنفيذي رقم 10-158 المؤرخ في 20 جوان 2010 المحدد لمستويات وشروط منح المساعدات للبطالين ذوي المشاريع البالغين ما بين (30) و (50) سنة.
29 شلالي فارس، مرجع سبق ذكره، ص 89.
30 ناصر دادي عدون وعبد الرحمان العايب، مرجع سبق ذكره، ص 281.
31 ناصر دادي عدون وعبد الرحمان العايب، مرجع سبق ذكره، ص 282.
32 شلالي فارس، مرجع سبق ذكره، ص 105.
33 شلالي فارس، مرجع سبق ذكره، ص أ.
34 يحيات مليكة، إشكالية البطالة والتضخم في الجزائر خلال الفترة 2005/1970، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2007، ص 172.
35 قصاب سعدية، اختلالات سوق العمل وفعاليات سياسات التشغيل في الجزائر 2004/1990، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2007، ص أ.